

**البيان العام الصادر عن  
مؤتمر حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي  
(حصاد العام الأول)**

احتضنت مدينة القاهرة خلال الفترة بين 11 و13 كانون الأول/ ديسمبر 2011 مؤتمر " حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي:حصاد العام الأول"، بمناسبة الذكرى 63 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومرور عام على انطلاق الربيع العربي، بمبادرة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان والمنندى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني وبتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة واللجنة العربية لحقوق الإنسان ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والتحالف العراقي لمنظمات حقوق الإنسان والشبكة اليمنية لمنظمات حقوق الإنسان، وبمشاركة أكثر من 170 ناشط حقوقي من ممثلي 100 منظمة حقوقية وشبكة وائتلاف من 18 دولة عربية، وبحضور ممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية لمانهضة التعذيب، وأكاديميين عرب وأجانب، برعاية سعادة النائب رئيس البرلمان العربي.

وقد تناول المشاركون في هذا المؤتمر بالدراسة والتحليل والرصد، وعلى مدى ثلاثة أيام، واقع حقوق الإنسان وأوضاعه في الوطن العربي في ظل الحراك الذي رافق الربيع العربي. واختتموا أعمال مؤتمهم باعتماد "إعلان الحريات والكرامة الإنسانية" رفقته، كإطار مرجعي موجه وناظم لعمل المجتمع المدني في الوطن العربي. وقرروا تأسيس " الفدرالية العربية لحقوق الإنسان" كفضاء للتنسيق والعمل المشترك، وطالبوا بمطالب من شأنها تعزيز ممارسة حقوق الإنسان في الحياة اليومية، وأوصوا بما يلي:

- **التأكيد** على حق الشعوب في عيش كريم، وعلى مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وعدم تقادم هذا النوع من الجرائم، وتجريم الفساد بكافة أنواعه ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية؛
- **التأكيد** على حق الشعوب الأصيل في المشاركة السياسية وفي اختيار نظامهم السياسي وحقهم في التجمع السلمي وفي حرية الرأي والتعبير؛
- **التأكيد** على دعمهم المطلق للحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف ويطالبون المجتمع الدولي بالكف عن تسييس قضايا حقوق الإنسان ووقف سياسة ازدواجية المعايير سواء تعلق الأمر بالانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لمعايير حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني أو بثورات الربيع العربي التي تنتصر لحرية وكرامة الإنسان العربي؛
- **التأكيد** على حق اللاجئين الفلسطينيين أينما كانوا في التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية إلى أن تتحقق عودتهم وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194؛

- دعوة الدول العربية إلى احتضان اللاجئين من بطش الأنظمة العربية وعدم استغلال حاجاتهم الإنسانية؛
- **مطالبة المجتمع الدولي للتدخل لوقف سياسة التهجير القسري الهادفة إلى إخلاء مدينة القدس من سكانها العرب وتهويد المدينة، والعمل على تطبيق قرار محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بجدار الفصل العنصري ولجم عمليات الاستيطان. فإنهم يطالبون القوى والفصائل الفلسطينية إلى إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة، والتوقف الفوري عن انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحريات العامة الناشئة عن الانقسام ولاسيما الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية عمل الجمعيات الأهلية؛**
- **التأكيد على عدم استغلال الأنظمة العربية المستبدة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في قمع شعوبها ورفض أي فصل بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، بين المشروع الوطني والمشروع المواطني؛**
- **التأكيد على أهمية الطابع السلمي لثورات الربيع العربي والرفض المطلق للتدخل العسكري الخارجي والعسكرة الداخلية وشجب الحل الأمني العسكري المنتج للعنف؛**
- **دعوة الشعوب والمنظمات والوكالات والهيئات الحقوقية والإنسانية في العالم العربي وحول العالم إلى دعم نضال الشعوب العربية؛**
- **تعزيز حقوق المرأة كاملة كما يقرها القانون الدولي لحقوق الإنسان وإدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية بالوطن العربي؛**
- **دعوة الدول العربية إلى استكمال انخراطها في منظومة حقوق الإنسان الدولية والمصادقة على الاتفاقيات الأساسية ذات الصلة ورفع التحفظات؛**
- **التأكيد على مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على القوانين الوطنية؛**
- **الدعوة إلى المصادقة على نظام روما المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية؛**
- **الدعوة إلى سلامة النفس والجسد وتجريم التعذيب واعتماد سياسة عدم الإفلات من العقاب؛**
- **الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛**
- **وضع قوانين وأنظمة لمراقبة أماكن الاحتجاز؛**
- **وقف الاعتقال التعسفي والاحتجاز القسري؛**
- **حظر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، والمبادرة إلى إطلاق سراح سجناء الرأي؛**
- **تعزيز الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي؛**
- **الدعوة إلى فصل السلطات وضمان المشاركة السياسية والتداول على السلطة؛**

- الدعوة إلى تشكيل هيئات مستقلة للإشراف على الانتخابات، واعتماد نظام التمثيل النسبي فيها، والسماح بمراقبتها محلياً ودولياً؛
- دعم استقلال القضاء والحكامة الأمنية ومكافحة الفساد؛
- ضمان حرية الرأي والحق في الوصول إلى المعلومة؛
- تعميق ثقافة قبول الآخر واحترام حرية الرأي وحرية الفكر وحرية التعبير والاعتقاد؛
- تعزيز مكانة ودور المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الانسان وملاءمتها مع مبادئ باريس؛
- دعم مكانة وجهود المجتمع المدني العربي؛
- دعم منظمات المجتمع المدني في أرشفة و توثيق الانتهاكات و التجاوزات على حقوق الإنسان في الدول العربية؛
- تشجيع الجمعيات والائتلافات الحقوقية العربية على الحصول على صفة مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، وعلى صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية وتنسيق وتشبيك عملها؛
- تفعيل الجمعية العربية للحريات الأكاديمية؛
- إعداد وتنفيذ برامج للتدريب والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة؛
- الاهتمام بالبحث العلمي والأكاديمي خاصة المعني بحقوق الإنسان؛
- تعزيز التضامن العربي بما يخدم ويساهم في تنمية حقوق الانسان والديمقراطية والمواطنة والحكامة؛
- اعتماد مقاربة بيئية في الاستراتيجيات الوطنية؛
- إيجاد آليات تشبيك مع التركيز على تأطير الفئات الشبابية في مجال حقوق الانسان؛
- إعلان تشكيل لجنة تأسيسية للبحث في بلورة الإطار الأفضل لتقوية صوت المدافعين عن حقوق الإنسان، وتشجيع المبادرات والنشاطات المشتركة، وإقامة مركز لدعم هذه المبادرات؛
- التأكيد على أهمية اعتماد التخطيط الإستراتيجي في حقوق الإنسان مع تحديد الأولويات؛
- تشجيع وتبادل الخبرات والتجارب بين مختلف الفعاليات والمؤسسات المعنية بحقوق الانسان في الوطن العربي، وإعداد قاعدة بيانات بها؛
- إعداد دراسات مسحية بالائتلافات العربية الموجودة ومجالات عملها؛
- إعداد ورشة عمل متخصصة لنقاش موضوع التمويل ومحاذيره؛
- إيجاد صناديق عربية لدعم المجتمع المدني؛
- تطوير ورقة مبادئ مرجعية معيارية لترشد الربيع العربي كورقة العمل الدستوري والتوعوية لهذه القيم بالإعلام؛

- تطوير موقع الكتروني وقناة فضائية تهتم بقضايا حقوق الإنسان؛
- إعداد قائمة بالخبراء العرب في مجال حقوق الانسان العاملين في الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الانسان، وفي المراكز والمعاهد المتخصصة في المجالات ذات الصلة؛
- المبادرة إلى مخاطبة سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتعجيل بتقييم عمل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان وتطوير عملها وتفعيلها لمسايرة المستجدات والمتغيرات؛
- إنشاء مجلس عربي لحقوق الانسان بدل اللجنة العربية الداعمة لحقوق الإنسان، وتخويله صلاحية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان العربية ، وتفعيل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني داخله؛
- دعوة الجامعة العربية إلى تشكيل محكمة عربية لحقوق الانسان؛
- اعتبار كل المنظمات والجمعيات المشاركة في هذا المؤتمر أعضاء مؤسسين للفدرالية العربية لحقوق الإنسان، وتحديد أجل سنة لاستكمال الترتيبات اللازمة للتأسيس وانطلاق العمل، وتكليف الجهات المنظمة لهذا المؤتمر بمتابعة هذا الموضوع والتنسيق بين الأطراف المعنية به.